

Distr.: General
29 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام
٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في
القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في
مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات

بيان مقدّم من جمعية سانت فنسنت دي بول لبنات المحبة، وجماعة السيدة
العذراء الخيرية التابعة للراعي الصالح، والمجلس الدولي للمرأة اليهودية،
والحركة الدولية لتآخي الأعراق والشعوب، ومعهد ماريا أوسيليانتريس دي
دون بوسكو الدولي، والمجلس الوطني للمرأة بالولايات المتحدة، وجمعية المواطنة
الدولية، ومؤسسة الإرساليات الساليزية، وجمعية راهبات نوتردام دي نامور،
ورابطة المبشرين الكاثوليك، ومنظمة يونانيم إنترناشيونال، واتحاد الولايات
المتحدة للسلام في الشرق الأوسط

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً لأحكام الفقرتين ٣٦ و ٣٧
من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.



الرجاء إعادة استعمال الورق

110113 110113 12-61884X (A)



البيان

إنهاء الطلب على الاتجار بالبنيات:

أصبحت الأمم المتحدة نشطة بدرجة كبيرة في إدانتها للاتجار بالبشر الذي ينتهك على نحو مباشر مواد مختلفة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بما يشمل المادة ٤ المتعلقة بالاستعباد اللاإرادي وحظر الرق، والمادة ١٣ المتعلقة بالحقوق في حرية التنقل، والمادة ١٦ المتعلقة بمنع الزواج القسري، والمادة ٢٣ المتعلقة بحرية اختيار العمل. ومع ذلك فإن الاتجار بالبشر هو أحد أنواع الجرائم التي تتزايد بسرعة كبيرة في العالم. وهناك اختلاف واسع النطاق في الإحصاءات، غير أنه وفقاً لتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٢ (A/67/170) بلغ عدد الأشخاص الذين جرى الاتجار بهم وإجبارهم على أعمال السخرة ٢٠,٩ مليون شخص، وكانت نسبة من جرى الاتجار بهم بهدف الاستغلال الجنسي ٤٣ في المائة.

وقد أصبح الاتجار يحتل ضمن الأعمال الإجرامية الأكثر ربحية المرتبة التالية للمرتبة التي يحتلها الاتجار بالمخدرات، وفقاً لما أفادت به وزارة الخارجية في الولايات المتحدة، لأن السلعة يمكن أن تباع المرة تلو الأخرى. ووفقاً لما أفادت به منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) فإن السوق العالمي للاتجار بالأطفال يحقق وحده إيرادات تزيد عن ١٢ مليون دولار في السنة وعدد الأطفال الضحايا يتراوح بين مليون طفل ومليون طفل. وتقدر وزارة الخارجية في الولايات المتحدة أن عدد الأشخاص الذين يتم جلبهم إلى الحدود الدولية وبيعهم كل سنة يصل إلى ٨٠٠ ٠٠٠ شخص. ونسبة ٥٠ في المائة من هؤلاء الأطفال معظمهم من البنات ويجري استغلال غالبيتهم جنسياً. وبالنظر إلى أن الاتجار بالأطفال يكون مستتراً في كثير من الأحيان فإن عدد الحالات المبلغ عنها لارتكاب هذه الجريمة قد يكون أقل من العدد الفعلي.

والأشخاص الأكثر عُرضة للاتجار بهم هم من النساء والأطفال، نسبة ٩٨ في المائة من الأشخاص ضحايا الاتجار لأغراض جنسية ونسبة ٥٥ في المائة من الأشخاص ضحايا الاتجار لتشغيلهم هم من النساء والفتيات (وفقاً لبيانات منظمة العمل الدولية). ويجري بيع الأطفال من أجل استغلالهم في العمل أو التسول أو الاستغلال الجنسي أو تهريب المخدرات أو الزواج القسري أو عمليات التبن، لجنود أطفال، أو لجمع أجزاء من أجسامهم. والفتيات معرضات بصفة خاصة لخطر الاتجار بهن للأسباب التالية:

(أ) عدم المساواة بين الجنسين: تُعتبر الفتيات أكثر فئات السكان ضعفاً بسبب عوامل اجتماعية وثقافية تقلل من قيمة النساء والفتيات. وفي كثير من الأحيان لا تكون لدى

الفتيات سيطرة على مصيرهن، كما أن انخفاض مستوى وضعهن يجعلهن أكثر عرضة للبيع الطوعي من جانب أسرهن؛

(ب) الفقر: يرجع السبب في أن الوالدين يبيعون أطفالهم طوعاً في كثير من الأحيان إلى أنهم يعيشون في حالة فقر ولا تتوفر لديهم القدرة على توفير الغذاء لأطفالهم أو لاعتقادهم بأن هذا يمثل فرصة لتوفير حياة أفضل للطفل. واحتمالات حصول الفتيات على عمل مقابل أجر هي احتمالات أقل أو أنها تتطلب تقديم "صداق"؛

(ج) انعدام التوازن الجنساني: يُعتبر الاختطاف مصدراً آخر لاستغلال الأطفال في الاتجار بهم. وعدد حالات الاختطاف في البلدان التي ينعدم التوازن الجنساني فيها بدرجة كبيرة هو عدد كبير، وهي حالات تحدث غالباً في المناطق الفقيرة وفي البلدان المجاورة. وبالنظر إلى التفضيل الثقافي للأطفال الذكور فإن بعض الأسر قد تشتري ابناً، أو أنه في حالة اختلال النسبة بين الجنسين وقلة عدد العرائس تصبح النساء والفتيات "سلعاً" في البلدان التي تعطي أفضلية كبيرة للأطفال الذكور. وفي واقع الأمر، سوف يؤدي أي عامل من العوامل التي تؤدي إلى زيادة عدد الأشخاص المعرضين للمخاطر، مثل الكوارث الطبيعية والهجرة والبطالة ونقص التعليم والعنف المنزلي، إلى زيادة حالات الاتجار بالبشر.

ومؤخراً فقط زادت محاولات بحث العوامل المؤدية إلى زيادة "الطلب" على الأشخاص الذين يجري الاتجار بهم، مثل:

- الرغبة في الحصول على يد عاملة رخيصة والإصرار العام على أن تكون السلع رخيصة الثمن
- الجريمة المنظمة التي تحقق أرباحاً كثيرة ومخاطر قليلة للاتجار
- المواد الإباحية التي قد تكون أكبر قوة محركة في تجارة الجنس
- الجهل والأفكار الكاذبة، مثل "ممارسة الجنس مع عذراء يشفي من فيروس نقص المناعة البشرية متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)"
- القواعد الاجتماعية التي تسمح باستخدام الأطفال في بيوت الدعارة، وبعضهم لا يزيد عمرهم عن ثلاث سنوات، وكجنود (بما يشمل البنات) وبعضهم لا يزيد عمرهم عن تسع سنوات

والاتجار بالأطفال له العديد من الأسباب المعقدة، غير أنه العامل الوحيد الذي قد يكون له أكبر أثر في زيادة الطلب على إنتاج المواد الإباحية. وإنتاج المواد الإباحية بدأ يصبح متسماً بمزيد من الانكشاف والعنف والتدهور، كما أن شبكة الإنترنت قد سهّلت

للمراهقين والبالغين صغار السن إمكانية الحصول على تلك المواد. وقد بيّن تحليل لعدد من مواقع الإنترنت التي تنشر المواد الإباحية أن نسبة ٨٨ في المائة منها تصف اعتداءات بدنية ونسبة ٩٤ في المائة من هذه الاعتداءات موجّهة ضد النساء أو الأطفال.

مثال لأفضل ممارسة لوقف الطلب

يُعتبر التعليم واحدة من أفضل أدوات التمكين لمساعدة الأطفال والأسر على الحماية من ممارسي الاتجار. وفي العام الماضي، قامت منظمة يونانيمّا إنترناشيونال بدور رائد في تنفيذ برنامج شعاره ”من الشباب وإلى الشباب“ وموضوعه ”فلتوقف الطلب“ في نيروبي. وقدّم إلى مجموعة أساسية مؤلفة من ٢٠ فرداً من شباب الرجال والنساء برنامج تدريبي مدته يومان ويتعلق بالاتجار: ماهيته؛ وأسبابه؛ وعوامل العرض والطلب؛ وعلاقته بالتهريب والهجرة والرق؛ وكيفية التعرف على الاتجار. وواصل أفراد المجموعة ممارستهم التعليمية الشهرية وتوجهوا، بدورهم، إلى الميدان لتقديم برامج توعية لمجموعات أخرى من الشباب تتراوح أعمارهم بين ١٣ عاماً و ٢٠ عاماً في الفترة المتبقية من السنة، واستضافوا ١٣ حلقة عمل بلغ عدد المشاركين فيها ٣٦٢ فرداً. وتضمنت تلك البرامج الخبرات المكتسبة في مجالات الفن والموسيقى والشعر والرق من أجل تنويع الأنشطة. ومن أوجه النجاح الذي تحقّق أنه سوف تضاف هذا العام مجموعة أساسية أخرى.

الاستنتاج

ليس من الممكن أن تكون هناك مبررات ”ثقافية“ للاستغلال الجنسي للأطفال الذي يؤدي إلى إصابات بدنية ونفسية طويلة الأجل، وإلى التعرض للمرض وإدمان المخدرات والحمل وسوء التغذية والتبذ الاجتماعي والموت (انظر، ”تقرير وزارة الداخلية في الولايات المتحدة: الاتجار بالأشخاص، لعام ٢٠١٢). والاتجار بالأطفال هو استعباد للطفل، ويُعتبر انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان. وبغاء الأطفال محظور في غالبية بلدان العالم. وتحظر وثائق الأمم المتحدة، مثل اتفاقية حقوق الطفل. الاستخدام والاستغلال للأطفال في العمل أو النزاع المسلح أو البغاء أو المواد الإباحية (الفقرة الفرعية (ج) من المادة ٣٤)؛ وتحت البلدان على أن تتخذ كافة التدابير الممكنة لمنع احتطاف الأطفال أو بيعهم أو الاتجار بهم (المادة ٣٥). وهذه الوثيقة تشجع أيضاً اتخاذ تدابير تسهم في استرداد السلامة البدنية والنفسية وإعادة دمج الطفل اجتماعياً (المادة ٣٩). بما يمنع تكرار تعرضه للاستغلال.

التوصيات

نحن ندعو لجنة وضع المرأة إلى أن تقوم بما يلي:

- (أ) تعزيز التنفيذ القسري للالتزامات المتفق عليها دولياً والتي تهدف إلى منع الاتجار بالبشر وإلى حماية الضحايا ومحاكمة من يمارسون الاتجار، وخاصة بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛
- (ب)حثّ الدول الأعضاء التي لم تصدّق على البروتوكول والبالغ عددها ٣٩ دولة على أن تفعل ذلك فوراً؛
- (ج) زيادة المعونة الإنمائية، وخاصة المعونة التي تهدف إلى إيجاد إمكانيات مشروعة لتوليد الدخل للنساء والأسر التي لديها أطفال ولتعليم الفتيات وتمكينهن؛
- (د) تكثيف الجهود التي تهدف إلى محاكمة الأشخاص الذين يستغلون الأطفال في بيوت الدعارة ودور التدليك وأندية التعري وممارسة البغاء في الشوارع؛
- (هـ) تشجيع فرص جزاءات على وكالات إنفاذ القانون التي ترفض تنفيذ قوانين تمنع الاتجار، وتفكيك الشبكات الإجرامية التي تستفيد من بيع البشر؛
- (و) التوصية بفرض جزاءات أكثر حزمًا على نشر أو نقل المواد الإباحية إلكترونياً أو على ورق؛
- (ز) التعريف بالطبيعة غير القانونية للاتجار، وبالجزاءات المفروضة عليه، وتشجيع الحملات التي تقوم بها وسائط الإعلام والتي تتعلق بحقوق الإنسان للأطفال؛
- (ح) تنفيذ حملات للتعليم وتقديم المعلومات/حملات توعية ينصب التركيز فيها على المسائل الجنسانية من أجل تحذير الأطفال من أخطار الاتجار، وحملات تستهدف المذكور من أجل توجيه ضربات إلى جانب "الطلب" للمسألة (صندوق الأمم المتحدة للسكان)؛
- (ط) تشجيع الحكومات على المشاركة في أفضل الممارسات المتعلقة بتوفير مواد إعلامية ووضع برامج توعية للمعلمين والوالدين والعاملين في مجال الرعاية الصحية ووكالات إنفاذ القانون؛

(ي) دعم توفير أماكن آمنة للأطفال الضحايا/الناجين من الاتجار، ووضع برامج لإعادة دمجهم في مجتمعاتهم، وذلك حسيماً يرد في مشروع المبادئ الأساسية المتعلقة بحقوق ضحايا الاتجار في الاستفادة من سبل الانتصاف الفعالة (انظر الوثيقة A/66/283، المرفق).

والاتجار هو في واقع الأمر مشكلة عالمية: فالبيانات المقدمة من المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تفيد بأنه يجري الاتجار بأشخاص ينتمون إلى ١٢٧ بلداً واستغلاهم في ١٣٧ بلداً بما يؤثر على كل قارة وكل نوع للاقتصاد. وبالنظر إلى أن ١٥٤ دولة قد صدّقت على بروتوكول الاتجار بالأشخاص فإن، كما يبدو، تتوفر الإرادة السياسية لمعالجة هذه المشكلة على المستوى الدولي، ومحاكمة ممارسي الاتجار وإدانتهم، وتوفير الحماية القانونية للضحايا وإنصافهم. وهذا العام هو العام الذي سنُعزّز فيه إرادتنا.